نميري : سلطة منهارة

الحزب الشيوعي السوداني

سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية على انقاض الديكتاتورية الدموية

اصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا في الذكرى العشرين لاستقلال السودان تناول فيه موقفه من الاوضاع الراهنة في بلاده ومن مختلف القضايا العربية والدولية .

ورغم سياسة القمع الدموي والارهاب والاعتقال ومصادرة الحريات التي تطبقها الديكتاتورية الطاغية في السودان ، فان الحزب الشيوعي السوداني ، الذي اعاد تجميع صفوفه واستجمع قوته ، ما زال المصدر الاول لقلق المجموعة الحاكمة في السودان لان هذا الحزب يكتسب يوما بعد يوم ثقة متزايدة من جماهير الشعب السوداني .

وقد جاء في بيان الحزب الشيوعي السوداني ما يلي :

بعد عشرين عاما من نيل بلادنا استقلالها ، فان شعبنا لا يزال يعاني الجوع والمرض والجهل بسبب سياسات التنمية الرأسمالية وتبعية اقتصادنا للاحتكارات الاجنبية والمطامع الامبريالية .

وكل ذلك يؤكد الحقيقة التاريخية الهامة بان الاستقلال السياسي يفقد كل محتوى اجتماعي وكل مضمون ثوري اذا لم يتبعه استقلال اقتصادي ينتهج طريق التطور اللارأسمالي وينجز الاصلاح الزراعي الديمقراطي الجذري ويصفي رأس المال الاجنبي ويضع وسائل الانتاج الاساسية تحت ملكية الدولة والشعب ، بحيث يلعب القطاع العام دورا أساسيا وطليعيا في اقتصاد البلاد ..

سلطة الردة الدموية

ان سلطة الردة الدموية قد شرعت وسنت كل القوانين ووضعت كل الضمانات لطريق التنمية الرأسمالية ، وفتحت الابواب واسعة أمام القروض الاجنبية للدول الامبريالية والمؤسسات والشركات المشبوهة .

فقد ارتفعت مديونية الدولة وزادت على المائتين مليون جنيه . وجزء كبير منها انتهت ، أو أوشكت ان تنتهي ، مدة سداده . والقروض الاجنبية المشروطة توظف في صناعات خفيفة وغير انتاجية ، وكل المشاريع غير المبرمجة تعمل بالخسارة أو تتوقف عن العمل لانعدام المواد وغيرها .

وفي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية تنخفض مرتبات العمال وصغار الموظفين ، بينما ترتفع بشكل جنوني مرتبات كبار رجالات الخدمة المدنية وجنرالات الجيش .

ان الارتفاعات في الاجور التي اعلنتها السلطة في مايو (أيار) عام ١٩٧٤ لا تمس الاجور والرواتب الاساسية بل انحصرت الزيادة في علاوة المعيشة ، وبالتالي لم تتحسن أوضاع العمال فيما يخص المعاشات وفوائد ما بعد الخدمة . وحين نعطي الوجه الحقيقي ونعقد مقارنة بين رواتب العمال والموظفين والجندي ، نجد التالي : مرتب الجندي في العام يبلغ ٣٤٤ جنيها - المرتب الادنى للموظف ٤٢٦ جنيها - مرتب عامل بالمجموعة الاولى ١٩٨ جنيها . ومن هنا يتضح ان أقل راتب في القوات المسلحة ، أي مرتب الجندي بالمعين حديثا ، يعادل أكثر من مرة ونصف المرة مرتب العامل في المجموعة الاولى ، ويعادل أقل بقليل من مرة ونصف مرتب الموظف في ادنى القطاعات . ويمكن القول ان مرتب الجندي يعادل مرتب المدرس خريج المدارس الثانوية العليا المعين حديثا . هذا اذا اخذنا في الاعتبار ان الحد الاعلى لمرتب لموظف بالمجموعة الاولى الخاصة يبلغ ٢٩٥٠ جنيها في العام . وهذا يعني ان مرتب موظف واحد في المجموعة الاولى يعادل مرتب احد عشر موظفا في القطاع الادنى . وفي الجيش نجد ان مرتب اللواء يبلغ ٣٤٠٠ جنيها سنويا ، وهذا يعادل ٩,٧ ضعفا لمرتب الجندي البالغ ٣٤٤ جنيها في العام .

وبالرغم من تفوق مرتبات الجندي على العامل والموظف الصغير ، الا ان الاتجاه داخل القوات المسلحة ليس هو تقريب الشقة بين أعلى واقل المرتبات بل زيادة هذه الشقة .

وفيما يختص بالعلاقة بين الاجور ومتوسط الدخل القومي للفرد ، نجد ان الدخل القومي للعائلة المكونة من أربعة اشخاص ، مثلا ، يبلغ ١٨٠ جنيها فقط في العام ، ودخل عامل السومبة لا يزيد عن ١٤٠ جنيها في العام ، ودخل المزارع متأرجح بين هذه النسبة . بينما يعادل دخل الموظف الكبير أكثر من ٦٥ ضعفا لمتوسط الدخل القومي للفرد وأكثر من ١٦ ضعفا من متوسط الدخل القومي بالنسبة للعائلة .

ازمة النظام السوداني

ومن ناحيه اخرى ، نجد التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني . فقد قامت السلطة برفع سعر رطل السكر من ٨ الى ١٥ قرشا . وتكسب الدولة من هذه الزيادة ٣٠ مليون جنيه في العام .

وخلال السنوات الاربع الماضية انخفض سعر الجنيه السوداني بنسبة ١٨ بالمئة تمشيا مع انخفاض الدولار الاميركي .

والارتفاع الخيالي في اسعار السلع الضرورية للمواطنين بلغ أكثر من ١٠٠ بالمئة في كل من السلع التالية :

الخبز ، الزيت ، الوقود ، الملابس ، المنازل ، الخضروات ، الفواكه .. الخ .

تلك هي الازمة الاقتصادية التي تعيشها السلطة .. وتولد هذه الازمة .. أزمة سياسية في المقابل :

استعادة الجماهير الشعبية لنشاطها السياسي تجلى في التظاهرات والانتفاضات المتعاقبة التي نظمتها جماهير العمال والطلاب وفئات الشعب الاخرى بدءا من عام ١٩٧٣ والتي تتعمق وتتطور كل عام وتستقطب فئات واسعة وتجرها اليها .

وعاش شعبنا في الاعوام الثلاث الماضية حوادث اعتصامات العمال في مدن السودان المختلفة واشتباكاتهم الباسلة مع قوات الجيش والبوليس .

وأكدت الطبقة العاملة السودانية تقاليدها الراسخة وتمسكها بمبادئها . وتمكنت في كثير من المواقع من الحاق الهزيمة بعملاء السلطة من الانتهازيين والوصوليين وفرضت قياداتها المجربة والمؤتمنة . وتشكلت الجبهة النقابية في العديد من المدن .

ان سلطة الردة الدموية تعادي العلم والتعليم وتحارب المتعلمين وتغلق دور العلم والمعرفة في وجه الالاف من أبناء شعبنا . ان أزمة التعليم الحادة التي تسبب فيها خوف السلطة وهلع رئيسها المرتجف من نشاط وانتفاضات الطلاب وموقفهم الباسل والشجاع ودفاعهم عن مصالح الشعب ، تستوجب من كل المناضلين والوطنيين داخل وخارج البلاد التضامن مع حركة الطلاب والمطالبة بفتح المدارس والجامعات والمعاهد العليا لابناء شعبنا والدفاع عن استقلال الجامعة وحرية التنظيم وتكوين الاتحادات الطلابية في المدارس وكنس وتطهير جيوب وعملاء السلطة في هذه المؤسسات التعليمية . لقد ظلت جامعة الخرطوم لثلاث أعوام متتالية شبه مغلقة والدراسة فيها متقطعة . وتهدف السلطة المرتعشة الى تقسيم كلياتها في مديريات السودان المختلفة تجنبا لثورة الطلاب وتفتيت وحدة حركتهم الطلابية . وتطارد قادة الحركة الطلابية وتزج بهم في سجونها وتحرمهم من العلم والثقافة والحرية .

حكم ضعيف مرتعش

وتتكشف كل ادعاءات اعلام السلطة وتنفضح اكاذيبها حين تزعق وتتحدث عن جماهيرية سلطة الردة وقائدها . وهذا ما يبرهنه انقلاب الخامس عشر من سبتمبر (ايلول) الذي خرجت منه السلطة ، بعد اخماده ، مهتزة وضعيفة .. فاقدة الهيبة والاحترام في نظر المواطنين .

لقد كشف الانقلاب عن مواطن ضعف السلطة واهتزازها ، وعبر عن حالة الزعزعة والتمزق داخل القوات المسلحة وفقدان الثقة وانقسام الجيش الى مجموعات عسكرية حتى بين الجنود وضباط الصف عماد السلطة وحاميها . وهم الذين جاءوا بها في ٢٥ مايو (أيار) والثاني والعشرين من يوليو (تموز) .

ان نجاح قوة صغيرة غير متجانسة ، ومن مختلف الوحدات ، في تنفيذ عملية انقلابية شبه مكتملة يدل على سلبية اقسام واسعة من الجيش تجاه السلطة وعدم مبالاتها من حدوث الانقلابات .

ومن موقف الضعف والاهتزاز شنت السلطة حملة ارهاب حاقدة لتجاوز آثار الانقلاب ولتغطية الازمة الاقتصادية المحيطة بها من جراء تردد واحجام رأس المال الاجنبي وجمود مشاريع التنمية والعجز عن تسديد الديون الخارجية وعدم الاستقرار في الجنوب وفوضى التعليم وتعلق القضية الدستورية المرفوعة من قبل المعتقلين السياسيين وأزمة انتخابات النقابات وتفشي البطالة وقضايا الفساد والمحسوبية والرشوة .

تحت ضغط تلك الازمة ، قامت السلطة باعتقالات ومحاكمات لعشرات العسكريين وحملة اعتقالات شملت كل اقسام المعارضة مستهدفة ، في الاساس ، الحركة الجماهيرية الديمقراطية . المسار العام لحركة المعارضة الشعبية لم يتغير بل يزداد ثباتا وتطورا . الحركة الجماهيرية لم تفاجأ بالانقلاب ولم تغب عنها هويته السياسية وانتماؤه للمعارضة اليمينية .

وقد تجاوزت الجماهير سريعا حدث الانقلاب وفشله . وكان كل ما دار مثار سخرية وتندر وسطها . كما ان الوضع في جنوب البلاد لا يقل اضطرابا وتدهورا عما هو في الشمال . فاتفاقية الخيانة التي وقعتها السلطة مع قوات الانانيا الانفصالية ، لتأمين ظهرها وحمايتها ، تلقى اليوم الرفض الواسع من قبل جماهيرنا في الشمال والجنوب . واضرابات الطلاب في الجنوب تقف دليلا على ذلك .

الحزب الشيوعي السوداني والقوى الديمقراطية الثورية تطرح البديل للنظام الحالي في مجيء سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وتطرح القوى الثورية أمام الحركة الجماهيرية الشعبية الاداة لاسقاط الديكتاتورية الدموية : الاضراب السياسي ، سلاح الجماهير الذي تمتلكه ولا يمتلكه أحد سواها . وتطرح القوى الثورية واجبا مقدما أمام الجماهير الشعبية ، الا وهو حماية نهوضها الشعبي وتطوير اساليب مقاومتها والرد الثوري على عنف السلطة الرجعي وحماية زحفها الشعبي المتدرج حتى انتصار الانتفاضة الشعبية وميلاد سلطة الشعب الوطنية الديمقراطية .

دعم لشعب فلسطين وادانة لاتفاقية الخيانة

أكد الحزب الشيوعي السوداني في بيانه وقوفه ودعمه للشعب الفلسطيني في نضاله الجسور وحقه في أراضيه ووطنه . وقال بيان الحزب « اننا نرفض اية وصاية على الشعب الفلسطيني وندين كل تآمر ضده » .

كما ادان الحزب بقوة اتفاقية الخيانة والانهزام التي اقدمت عليها السلطة المصرية المرتدة في تهافت وخضوع وانكسار في وجه الامبريالية الاميركية وعميلتها اسرائيل .

الحزب الشيوعي السوداني